محاكم التفتيش السعودية تعدم أكثر من 2000 معتقل في عهد سلمان

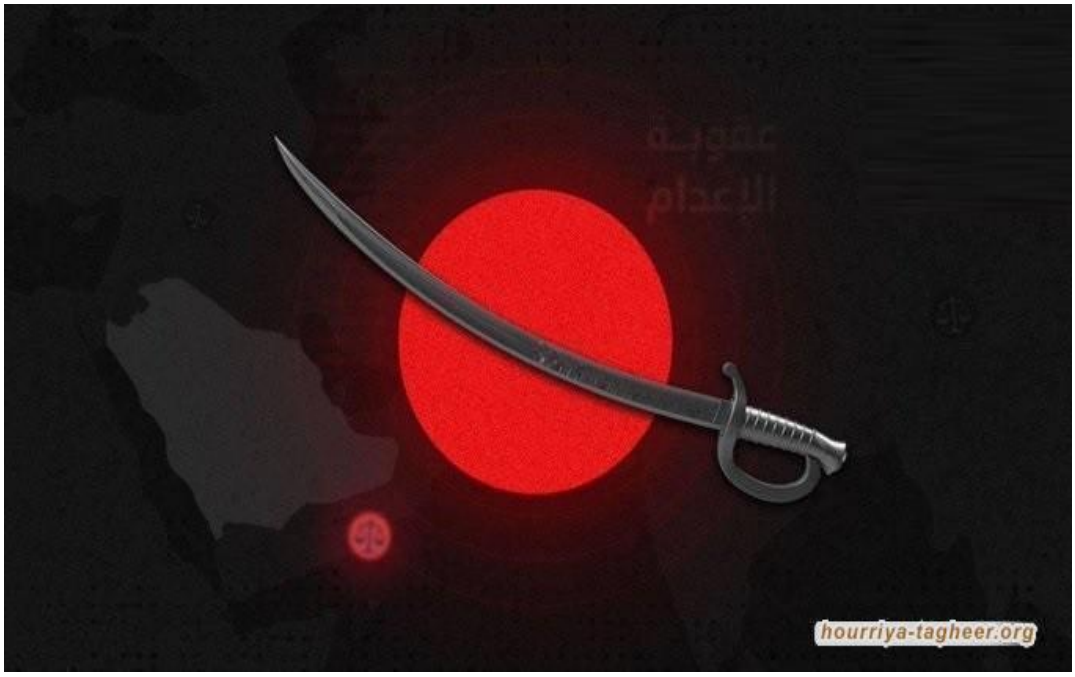

وجاء ذلك عبر مداخلة شفوية مشتركة قُدمت باسم المنظمة الأوروبية السعودية لحقوق الإنسان ومنظمة "المدافعون عن حقوق الإنسان"، حيث ركزت المداخلة على الأبعاد القانونية والإنسانية المرتبطة بتطبيق هذه العقوبة وتداعياتها على منظومة حقوق الإنسان.

وأشارت المداخلة الشفوية إلى أنه في الوقت الذي تتجه فيه الجهود الدولية نحو الحد من عقوبة الإعدام باعتبارها تتنافى مع المواثيق المناهضة للتعذيب والمعاملة القاسية، تشهد معدلات التنفيذ في السعودية تصاعدا ملحوظا.

ووفقا للأرقام التي وثقتها المنظمات الحقوقية، فقد نفذت السلطات السعودية نحو 2000 حكم إعدام منذ تولي سلمان الحكم في عام 2015 وحتى شهر أبريل من عام 2026، وهو ما يضع المملكة في صدارة الدول الأكثر تنفيذا لهذه العقوبة على مستوى العالم.

وسلط التقرير المشترك الضوء على عدة قضايا رئيسية، أبرزها المعاناة المضاعفة وحالة العزلة التي تواجهها النساء المحكومات بالإعدام داخل مراكز الاحتجاز.

كما تطرقت المداخلة إلى الدور الذي تلعبه هذه العقوبة في الضغط النفسي على الضحايا، مؤكدا أن التهديد بالإعدام يُستخدم في كثير من الأحيان كوسيلة لانتزاع اعترافات أثناء التحقيق، مما يؤثر على سلامة الإجراءات القانونية.

واختتمت المنظمات بدعوة الرياض وكافة الدول التي لا تزال تطبق هذه العقوبة إلى الالتزام بتوصيات ومخرجات التقرير الأممي، والعمل على مراجعة قوانينها بما يتماشى مع الحظر الدولي المطلق لكافة أشكال التعذيب والمعاملة المهينة.